يسعى لاجتياز معدلات دول الخليج

العـراق يـتجاوز إيران بإنتاج النفط بواقع ثلاثة ملايين برميل يومياً

□ بغداد/ أحمد محمد - وكالات

كشفت وزارة النفط أن الصادرات العراقية من الخام تجاوزت الثلاثة ملايين برميل خلال الشهر الماضي، وبهذا يتجاوز العراق إيران بإنتاج النفط لأول مرة منذ العام ١٩٨٠.

وقال الناطق باسم وزارة النفط عاصم جهاد لـ"المدى برس" ان "انتاج العراق من النفط تجاوز الثلاث ملايين و١٠٠ الف برميل يومياً"، مضيفا ان "الوزارة ماضية في خطتها للوصول بالإنتاج النفطي المحلي إلى أكثر من ٣ ملايين و٤٠٠ الف برميل يوميا نهاية العام الحالي".

وأكد ان "العراق من حيث الطاقة الإنتاجية النفطية يحتل حاليا المرتبة الثانية بعد السعودية" مشيرا إلى أن "صادرات العراق تجاوزت المليونين و٦٠٠ الف برميل يوميا من بينها النفط المنتج في اقليم كردستان".

ويعدّ تجاوز العراق، إيرانٍ في الإنتاج النفطي، الأول منذ ٣٥ عاما تقريبا، ما يؤشر شدة تأثير العقوبات الغربية على طهران، بتزامن مع تعافي قطاع الطاقة العراقي.

وعزا خبراء اقتصاديون ارتفاع إنتاج النفط الخام في العراق إلى مردودات جولات التراخيص والرقع الاستكشافية التي ابرمها العراق مع الشركات العالمية النفطية.

وتشير وكالة الطاقة الدولية نقلاً عن (شفق نيوز) إلى إن العراق أنتج الشهر الماضي أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا وهو أعلى مستوى يبلغه منذ الغزو الأمريكي للعراق قبل عشر سنوات تقريبا.

وهبط إنتاج إيران لأقل من ثلاثة ملايين برميل يوميا لأول مرة منذ أزيد من عقدين ليناهز ٢,٩ مليون برميل، فيما تضخ السعودية- أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك- بنحو عشرة ملايين برميل يوميا.

ويقول محلل النفط بمركز دراسات الطاقة الدولية مانوشهر تاكين إن عدة عوامل تضافرت الشهر الماضي لتؤدي لهبوط إنتاج إيران النفطي لأدنى مستويات منذ عشرين عاما، وهي العقوبات الأمريكية وبدء سريان الحظر الأوروبي لاستيراد الخام الإيراني وأيضا حظر منح التغطية التأمينية حاملات النفط الإيرانية العملاقة.

ويرى مسؤولون تنفيذيون ومحللون وصناع قرار أنه على الرغم من التقدم الكبير في الإنتاج النفطي للعراق فإن هبوط إنتاج إيران هو العامل الرئيس وراء تفوق بغداد على جارتها طهران لأول مرة منذ عقود.

وتراجع الإنتاج الإيراني خلال السنوات الخمس الماضية بنحو مليون برميل يوميا بفعل سلسلة متوالية من العقوبات ومن انسحاب المستثمرين في مقابل ارتفاع إنتاج العراق خلال المدة نفسها بنحو ٨٠٠ ألف برميل يوميا.

من المنتظر أن يتوسع فارق إنتاج النفط بين العراق وإيران لفائدة الأول بفضل استمراره في تقوية صناعة المحروقات من خلال تدفق استثمارات أجنبية بمليارات الدولارات فيما تواجه إيران عقوبات غربية على خلفية برنامجها النووي.

وتطمح بغداد لتحقيق هدف إنتاج ١٢ مليون برميل يوميا بحلول ٢٠١٧ غير أن مسؤولين بشركات نفطية يرون أن البلاد لن تبلغ هذا المستوى.

ويقول تاكين- وهو جيولوجي ومسؤول سابق بمنظمة أوبك- إن السيناريو الأقرب للواقع أن يرتفع إنتاج العراق من ثلاثة ملايين برميل إلى ما بين أربعة و٤,٥ ملايين برميل يوميا، ويشير المتحدث نفسه إلى أن الكثير من شركات النفط العاملة في العراق تتحدث عن الرقم نفسه.

كما وقعت شركات نفطية مثل غاز بروم وشيفرون عقودا مع إقليم كردستان لاستغلال حقول نفط صغيرة ولكنها مربحة، مما أدى لتوتر العلاقات بين الحكومة في بغداد وسلطات الإقليم بشأن شرعية توقيع تلك العقود، ولم يمنع هذا النزاع من تطوير قطاع النفط بالإقليم.

وقد عرفت وتيرة تعافي قطاع النفط العراقي بطئا خلال السنتين الماضيتين بفعل هشاشة البنية التحتية حيث هناك نقص في أنابيب نقل النفط وموانئ تصديره، وفي وقت سابق من هذا العام دشنت البلاد أنبوبي نفط جديدين وميناءين للتصدير مما ضاعف تقريبا القدرة التصديرية لنفط جنوبي العراق.

ويواجه قطاع النفط العراقي تحديات أمنية كبيرة فقد استهدف أنبوب النفط الرابط بين كركوك وميناء جيهان التركي مرتين خلال الشهر الجاري، كما أن شركات النفط العالمية تظل حذرة لاعتبارات أمنية من إرسال موظفين أجانب للعمل في البلاد.

برلماني: دول الخليج هيّأت بدائل عن هرمز إلا نحن

□ بغداد /المدى

أكد عضو لجنة الطاقة والنفط في مجلس النواب مطشر السامرائي على أهمية وضع خطط استباقية لتجنب احتمال إغلاق مضيق هرمز من قبل إيران وتأثيره على الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن جميع الدول الخليجية هيئت بدائل غير هرمز لتصدير نفطها إلا العراق بقي ساكناً وينتظر الأزمة تقع لكي يتحرك.

وقال السامرائي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) إن إيران تهدد بين الحين والآخر بإغلاق مضيق هرمز لتشكل ورقة ضغط على الدول العالمية المستهلكة للنفوط الخليجية، للتأثير على قرار العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الامم المتحدة عليها، وفي حال إغلاقه فمعناه الانتحار من قبل إيران والانتقام من الدول الأخرى المصدرة والمستوردة للنفط.

وأضاف: أن العراق بإمكانه إنقاذ اقتصاده من كارثة محتملة عند إغلاق مضيق هرمز من خلال تعدد منافذه التصديرية من خلال مد أنابيب جديدة أو إعادة تأهيل الأنابيب القديمة الممتدة مع الدول المجاورة سواء مع ميناء ينبع أو مع خليج العقبة أو عبر ميناءي بانياس وطرطوس، لتجنب التأثير المباشر على الاقتصاد المعتمد بنسبة أكثر من (٩٥٪) على الواردات النفطية.

وأشار إلى أن اغلب الدول الخليجية ومن ضمنها الإمارات بحثت عن بدائل لتصدير نفطها وسارعت بمد أنابيب تمر عبر البحر الأحمر والدول الأخرى عبروا أيضاً عن قدرتهم لمد أنابيب نفطية لتجنب إغلاق مضيق هرمز على اقتصادهم، إلا العراق فهو بقي ساكناً ولم يتخذ أي إجراء احترازي لاتخاذ بدائل عن المضيق لاسيما وان العراق مقبل على زيادة صادراته النفطية وهذه تتطلب منافذ متعددة.

ويمر نحو (١,٧) مليون برميل يومياً من النفط العراقي من مضيق هرمز من مجموع (٢,٦) مليون برميل يقوم العراق بتصديره يومياً.

قالت إن الموازنة ستكون بالعملة الجديدة

المالية النيابية تحذّر من أزمة اقتصادية قد تتعرض لها البلاد

□ بغداد / المدى

أعربت اللجنة المالية البرلمانية عن خشيتها من تعرض البلد لأزمة اقتصادية بسبب تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية فيما كشفت عن توصيات تتضمن إصدار العملة الجديدة خلال العام المقبل. وقالت عضو اللجنة نجيبة نجيب بحسب / البغدادية نيوز/ ، انه "نظرا لاعتماد إيرادات الدولة على النفط بنسبة تزيد عن ٩٣ ٪ ما يعني أن اقتصاد البلد ريعي فان أي تغيير سلبي يطرأ على أسعار النفط بالعالم سواء بالانخفاض او بالارتفاع سيؤثر على اقتصاد العراق بشكل مباشر". وأضافت نجيب ، أن "اسعار النفط شهدت تراجعا خلال الأشهر الماضية نتيجة لانخفاض اسعاره في الأسواق العالمية".

مشيرة الى انه عند إقرار الموازنة التكميلية داخل مجلس النواب وكانت بمقدار ٩ تريليونات ومئتين وخمسين مليارا، طالبنا الحكومة بالاحتفاظ بالفائض تحسبا لاي امر طارئ يواجه الاقتصاد المستقبل.

وأوضحت أن "توصيات صدرت من قبل اللجنة المالية إلى البنك المركزي تتضمن اصدار العملة العراقية الجديدة خلال العام القادم، وتوصيات أخرى تتعلق بالمديونية عند إكمال العملة الجديدة".

وحول موضوع توزيع البترودولار على المواطنين أشارت نجيب إلى أن "هناك نصا في الموازنة يعطي الصلاحية للحكومة بمنح الفائض من أرباح النفط على المواطنين بعد إصدار التعليمات من وزارتي المالية والتخطيط"، لافتة أن التأخير بتوزيعها هو بسبب إرجاع الموازنة التكميلية من قبل الحكومة إلى البرلمان.

إلى ذلك رجّحت عضو اللجنة ماجدة التميمي، حصول أزمات اقتصادية كثيرة في البلد خلال المرحلة المقبلة، نتيجة استمرار تذبذب أسعار النفط ما سيؤثر في الموازنة العامة والكثير من المشاريع التي تتخللها.

وقالت التميمي إن النفط الآن في وضع خطر والدولة تمر بمرحلة حساسة، بسبب تأثيرات الوضع السوري عليها والوضع في إيران وتهديدها المستمر بغلق مضيق هرمز، فضلاً عن الأزمة السياسية في العراق، وكل هذه العوامل تؤثر في العملة العراقية.

وأضافت: أن تصدير وسعر النفط كانا متذبذبين خلال المرحلة الماضية، والعراق لم يصل إلى الآن إلى حجم الإنتاج الذي تم إقراره في الموازنة، داعية اتخاذ سياسة تحفظية ليكون بجانب الأمان.

وأوضحت: أنها ليست مع إنفاق أي واردات تأتي الى خزينة الدولة، إذ يجب ان يكون هنالك رصيد للازمات التي يمكن أن تواجه العراق خلال المرحلة المقبلة. وبدا تأثير الوضع السوري على العراق واضحاً اقتصادياً وسياسياً حيث تسبب بصعود أسعار الفواكه والخضر والمواد الغذائية ومختلف البضائع المنتشرة في الأسواق التي كانت تأتي من سوريا، إضافة الى تهديد ايران المستمر بإغلاق مضيق هرمز في حال تعرضها لضربة عسكرية، ما يؤدي الى حصول خسائر اقتصادية كبيرة في العراق والبلدان التي تستفيد من هذا المضيق.

وفي خصوص تهريب العملة وتأثيرها على الأزمة الاقتصادية أفاد مقرر اللجنة المالية أحمد المساري بأن استمرار ظاهرة تهريب العملة الصعبة ستؤثر وبشكل مباشر على الاقتصاد الوطني والعملة المحلية، داعياً إلى ضبط الحدود العراقية لمنع تهريب العملات لإيران وسوريا كونهما يمران بأزمة اقتصادية جعلتهم بأمس الحاجة للعملات الصعبة. وقال المساري إن عمليات بيع العملة الصعبة في البلاد تجرى بطرق غير منتظمة وغير خاضعة لسيطرة الجهات المعنية سواء الحكومة أو مجلس النواب.

وأضاف: أن عملية بيع الدولار في مزاد البنك المركزي لابد أن تتم بشفافية عالية دون تلاعب وانحياز لمصلحة جهة على حساب جهة أخرى. وأشار إلى أن بعض المصارف تساعد على تهريب العملات إلى الخارج وبطرق غير شرعية بسبب عدم وجود سيطرة حقيقية على عملية البيع في البنوك العراقية، داعياً البنك المركزي إلى فرض سيطرته الكاملة على المصارف لمنع تهريب العملات الصعبة وتجنب ضرره على الاقتصاد الوطني والعملة المحلية.

وذكر: يجب ضبط الحدود العراقية من قبل سلطات الأمن لاسيما مع دولتي إيران وسوريا للحد من العمليات غير القانونية التي تسبب مشاكل اقتصادية للبلد، لافتاً إلى أن إيران وسوريا تشهدان أزمة سياسية كبيرة جعلتهم بحاجة ماسة للدولار لتغطية عملاتها المحلية.

وكيل وزارة: التقانات الحديثة فعّلت الإنتاج الزراعي

□ بغداد/ المدى

أفاد وكيل وزير الزراعة مهدي القيسي بأن المبادرة الزراعية تمكنت من تفعيل اغلب القطاعات الزراعية إلى جانب النهوض بجانب إنتاج التمور، بالاعتماد على القطاعات الحديثة.

وقال القيسي لـ/دنانير/ إن إدخال التقانات الحديثة وأنظمة الري المتطورة في العملية الزراعية، ساعد إلى حد كبير في رفع الإنتاج الزراعي، للتخفيف من تملح الأتربة وتغدقها، كما أنها تعد من المعالجات الرئيسة لمشكلة شح المياه وانحباس الأمطار.

وأضاف أن الوزارة تعمل على إنشاء مخازن غذائية كبيرة وواسعة تتضمن مخازن كبيرة ومبردة إستراتيجية لخزن المحاصيل الزراعية، وهذا يساعد على تطوير الانتاج وحفظ فائض المنتجات خلال ذروة الانتاج اثناء مواسم الإنتاج.ويذكر أن المبادرة الزراعية استطاعت أن تفعّل الإنتاج، من خلال دعم العملية الانتاجية بالقروض الميسرة من خلال صناديق الإقراض التخصصية التي تشمل الانتاج الزراعي والحيواني.

بابل تشترك مع النجف وكربلاء بمشروع مطار الفرات الأوسط

□ بابل / إقبال محمد

قرّر مجلس محافظة بابل خلال جلسته الاعتيادية المشاركة باستثمار مشروع مطار الفرات الأوسط مع محافظتي النجف الأشرف وكربلاء. وقال نائب رئيس مجلس محافظة بابل صباح علاوي للمدى إن المجلس قرار المشاركة بالمشروع وتم التصويت بالإجماع وستكون هناك اجتماعات لاحقة مع كربلاء والنجف فضلاً عن وزارة النقل والشركة الفرنسية المنفذة للمشروع. من جانبه، اكد رئيس لجنة الاستثمار والإسكان في مجلس محافظة بابل مهدي عاكول تخصيص ٣٠٠ مليون دولار لإنشاء البنى التحتية الخاصة لمطار الفرات الأوسط. وقال عاكوف لـ(المدى): إن مجلس المحافظة خصص ٣٠٠ مليون دولار لإنشاء البنى التحتية الخاصة بالمطار، مشيراً إلى أن هيئة الاستثمار بالمحافظ عقدة مؤتمر مع الشركة الفرنسية التي تقوم بتصميم المطار وجرى خلال اللقاء عرض التصاميم النهائية للمشروع.

حـركـة الـسـوق

اسعار المواد الغذائية

لحم عراقي	١٥,٠٠ الف دينار
دجاج مستورد	٤,٠٠ آلاف دينار
برتقال	١,٥٠٠ الف دينار
موز	١,٥٠٠ الف دينار
تفاح	١,٥٠٠ الف دينار
عنب	١٠٠٠ الف دينار
تمر	٣٠٠٠ الف دينار
بطاطة	١٠٠٠ الف دينار
طماطة	١٠٠٠ الف دينار

اسعار المواد الأنشائية

طابوق	٧٥٠ الف دينار
سمنت	١٥٠ الف دينار
حديد تسليح	٨٥٠ الف طن
سمنت أبيض	١٨٠ الف دينار

اسعار العملات

الدولار	١١٦٦٠	ديناراً

اسعار النفط

خام برنت	١٠٩	دولارات
الخام الامريكي	٩١	دولاراً